رئيس كتلة المؤتمر الشعبي العام في البرلمان لـ(الثورة):

العمل الديمقراطي في عالم اليوم لم يعد موضع تساؤل

بعض القوى لازالت تعيق إقرار البرلمان لقانون تنظيم حمل السلاح

حاوره /عبدالله أحمد الكبسي

□ .. امتازت الرؤية السياسية اليمنية بالقدرة على استشراف آفاق المستقبل عندما ربطت تحقيق وحدة الوطن اليمني في الـ٢٢من مايو ١٩٩٠م بالنهج الديمقراطي التعددي ، مستلهمة بذلك المستقبل بكل تحدياته ومتطلباته لتأتي الاصلاحات السياسية التي بدأتها بلادنا منذ أربعة عشر عاما منبثقة من قناعة الانسان اليمني بحتميتها، ولم تأت مفروضة من خارج وعيه.. وما تحقق خلال المراحل الماضية شواهده ماثلة وملموسة للعيان سواء بمنطق العقل أو بمنطق حركة التاريخ .. ولكن ومع ذلك هانحن نتساءل هل استطعنا خلال هذه الفترة تكريس ثقافة وطنية في الوعي المجتمعي .. وماذا عن تلك المفاهيم القيمة التي يحاول البعض إحيائها ونبشها من قبرها، بعد أن أضحت رميما؟! هل ثمة خلل ما فأين يكمن؟ .. هل ثمة أسباب فما هي؟! باختصار أكثر أين أصبنا وأين أخفقنا؟.. هذه التساؤلات وغيرها لاشك وأنها تحمل بين ثناياها أكثر من دلالة ومغزى ومعنى وتفرض نفسها اليوم بإلحاح .. نستقرئ كل ذلك من خلال البحث أولا في الدور الذي تلعبه السلطة البرلمانية على صعيد ارساء المفاهيم الوطنية وبناء الدولة اليمنية الحديثة وذلك بحسب الحوار الذي أجريناه مع الاخ الاستاذ/ سلطان سعيد البركاني - عضو مجلس النواب رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام الذي أجاب على تساؤلات (الثورة) بكل وضوح وشفافية فإلى نص الحوار:

□ سلطان البركاني

● أقر مجلس النواب العديد من القوانين لكن فقد بقي مشروع قانون تنظيم حيازة وحمل السلاح مجمدا حتى الآن هل لنا أن نعرف اسباب ذلك؟

– لاشك أن موضوع تنظيم حيازة الاسلحة هو من القضايا الرئيسية التي يجب أن نوليها جميعاً اهتمامنا ، وفي تقديري أن الأوان لأن يعي الجميع أن مصلحة الوطن تقتضي أن نحتكم للقوانين وان نحترمها وقضية تنظيم حمل السلاح وحيازته ليس كما يحاول البعض أن يروج له بأنه نوع من التحايل لمصادرة هذه الاسلحة أو سحبها من قبل الدولة فالأمر متعلق بتنظيم الحيازة واحترام القانون.

● ولكن من الجهات المستفيدة من عرقلة هذا المشروع وتقف حجر عثرة أمامه؟

– هناك بعض قوى للاسف لازالت لها وجهة نظر إزاء هذا المشروع ونستطيع اليوم أن نجزم أن هذا الموقف هو من بات يضع أكثر من علامة استفهام إزاء معارضة إصدار مثل هذا القانون مع أن من مصلحة هذه القوى أن يتم تنظيم حمل وحيازة السلاح لكي تستطيع أن تنام بعينين وليس بعين واحدة في ظل القلق الناتج عن موروثات الثأر بدرجة رئيسية، أيضا فإننا لم نكن نتوقع من أصحاب الاتجاهات السياسية أية معارضة لذلك القانون خاصة ونحن نفترض فيهم من أنه ليس لديهم أي هاجس آخر غير ما هو معلن في العمل السياسي ولذلك فإن من يعتقد بأن بوسعه إعادة اليمن إلى عصور الفوضى والاضطراب إنما هو واهم ولايمتلك أية رؤية عن يمن اليوم يمن الديمقراطية والحرية والتداول السلمي للسلطة..

طرفا المعادلة الديمقراطية

● ألا تلاحظون أن الاهتمامات التي تهم وتعنى مباشرة بتعزيز الثقافة الوطنية داخل البرلمان الذي يضم المعادلة الديمقراطية والمتمثلة بالسلطة والمعارضة لم تحظ بقدر كاف من الاهتمام؟

– أوافقك الرأي أن هذا الهم وهذه الطموحات هي التي تشغل بال الانسان اليمني وهي محل تقدير واحترام ، لكن الشيء المنطقي أن علينا أن لا ندعي إننا جميعا مثاليون .. إذا كنا اليوم وبعد مرور ٤٢ عاما على قيام الثورة اليمنية نجد من يدعي إن المشروع الذي تقوم عليه الدولة اليمنية اليوم مرفوض من قبله ويحاول العمل على إعادة العجلة إلى الوراء عبر مسميات عفى عليها الزمن ، وإذا كنا اليوم وفي ظل التطور والتقدم والممارسة السياسية نختلف حول الزي المدرسي ونقيم الدنيا ولا نقعدها وتتحول هذه إلى قضية وكأنها الوطن والتنمية ...و...الخ.

إن واقعا كهذا يجعلنا نشعر بنوع من الأسى لأننا نواجه مثل هذا التفكير أو نسمع عنها في وقت كان يفترض بنا أن نتجه كل الجهود نحو تطوير العملية السياسية وكذا ابناء وطن متحرر من الفقر والجهل والمرض والتخلف .. والعمل على تنمية الممارسة السياسية بمختلف مستوياتها وأن نسعى إلى خلق المجتمع المنتج وتحسين الوضع المعيشي للمواطن بدلا من الخوض في قضايا ثانوية كالاختلاف على الزي المدرسي مثلا ونقيم الدنيا ولانقعدها في قضايا هامشية ، خاصة وأن مشروع اليمن السياسي أو الأسس التي قامت عليها الوحدة اليمنية والتعددية السياسية لاتغيب عنه النظرة إلى المستقبل تنمويا واقتصاديا وكل ما يهم ويتطلع إليه الانسان اليمني ولكن علينا أن نتجه الاتجاه الصحيح لا أن يكون هاجسنا كيف نقلب التاريخ رأسا على عقب ، فالعمل الديمقراطي في عالم اليوم لم يعد موضع تساؤل وإنما أضحى لغة العصر ومعلما بارزا فتجارب الآخرين لم تعد ملكا لأحد وحكرا على فئة دون أخرى ، فعالم اليوم أصبح قرية صغيرة بفعل التطور التكنولوجي الهائل ، أتمنى من الحكم والمعارضة بالدرجة الأولى والقوى التقليدية والاجتماعية وأصحاب الآراء أن يدركوا جميعا أن التفكير بمستقبل اليمن ليس في التنازع والاختلاف حول قضايا ثانوية ، ولكن علينا أن نتجه جميعا إلى بناء الوطن بناء دولة النظام والقانون ، وأن نتميز عن محيطنا وعن عالمنا ، لأن العالم لايحترمنا اليوم إلا إذا استطعنا أن ننخرط فيه وفي شتى المجالات سياسيا واقتصاديا وثقافيا .. وغير ذلك من القضايا التي تمكننا من مواكبة التحديات وفي مقدمة ذلك تفعيل العملية الديمقراطية وحرية الرأي دونما التوجه إلى الدماء..

الحكومة والتحديات المستقبلية

● أسألك كبرلماني فقط ماهي القضايا التي ينبغي أن تكون في موضع الأولوية بالنسبة لمؤسسات الدولة عموما؟

– بالتأكيد أي شهادة مني سلبا أو إيجابا في ما يتعلق بالحكومة لن تكون مسموعة من قبل الآخرين ، وربما أنا أعرف الكثير من القضايا التي تمنح العذر للحكومة وأعرف الكثير من القضايا التي تحمل الحكومة اللوم بقضايا أخرى.

● ولكن العذر لا يعني التبرير للحكومة في عدم معالجة الكثير من التحديات المستقبلية ومنها تحديدا قضية نضوب المياه في عدد من المحافظات وشحتها بمحافظات أخرى كصنعاء وتعز على سبيل المثال وليس الحصر خاصة وهناك دول تجاوزت هذه التحديات عبر كثير من الوسائل كتحلية مياه البحر وغيره.

– قضية المياه على سبيل المثال هي من القضايا الرئيسية في اليمن ومعالجتها ليست مسؤولية الحكومة وحدها بل تقع على عاتق الحكومة والقيادات السياسية والحزبية والمثقفين وكافة شرائح المجتمع ، سيما وقد أصبح العالم ينظر لقضية المياه في اليمن من أنها تقود إلى كارثة انسانية قادمة ولن تحل أو تعالج بمساعدات خارجية أو بدعم أو قروض محدودة وإنما بالبحث عن البدائل ومن ثم طرحها على الآخرين لمساعدتنا على حلها ولذلك اتمنى أن تفرد لهذه القضية وسائل الإعلام الرسمية والحزبية حيزا واسعا من الحوار والنقاش لتقديمها بشكل سليم مع التأكيد أننا لانريد أن نتحدث عن قضية المياه وكأنها قضية داخلية. بل لابد من الاشارة إلى أننا لن نستطيع أن نسهم في حل قضية المياه إلا إذا كان العالم معنا وعلينا أن نطرح هذه القضية للعالم ،وهناك اختصاصيون وبامكان وسائل الإعلام الاتجاه إليهم ليطرحوا آراءهم بكل قوة لتنقل إلى العالم عبر هذه الوسائل وندعو العالم للمشاركة ومساعدة اليمن في إيجاد الحلول لها.

فالحكومة ربما تتوزع إمكانياتها المحدودة في أكثر من إتجاه نريد تعليماً وصحة ومياه وكهرباء وطرقات فضلا عن متطلبات حماية الأمن والاستقرار من مخاطر ظاهرة الارهاب التي برزت في السنوات الأخيرة واستهلكت جزءاً كبيراً من امكانيات الدولة.

● ولكن ألا ترى أننا نفتقر للرؤية الاستراتيجية الشاملة الواقعية والعلمية ؟

– ربما نحن نفتقر لمثل هذه الرؤية الشاملة في هذا الجانب لأن تفكيرنا محدود وآني وتكتيكي في قضايا ثلاث رئيسية اعتقد أنها التعليم والمياه والسكان.

كان يجب على كل الأطراف سلطة ومعارضة مجتمعا أو نخبا سياسية أن لاتجعل من مثل هذه القضايا في خانة الثانويات في اهتماماتها لكونها قضايا رئيسية ويتصل بهذا السياق موضوع التعليم فنحن لن نستطيع بناء وطن حديث ومزدهر دون اصلاح التعليم ولن نستطيع الحديث عن تنمية في ظل انفجار سكاني يأكل الأخضر واليابس ويتجاوز في معدلاته معدلات التنمية ، ولا نستطيع الحديث عن بناء مدن حديثة طالما لم نستطع توفير المياه لمن سيسكنها، ولذا فإن التفكير في هذا الأمر لايقتصر على نقد أو مدح بل يتطلب أن نعطيها كل اهتمامنا وأن نجعلها قضايا للنقاش والتداول ونطرح الحلول على العالم ليسهم العالم معنا في حلها.

● بعيدا عن المزايدة هل ترى أن السلطة والمعارضة يكملان بعضهما البعض تجاه هذه الهموم؟

– أنا شخصيا ممن يؤمنون بأن وجود المعارضة ليس مجرد ديكور ، لكن مايؤسفني ويحزنني إنني في الأيام الأخيرة قد تعرفت على المعارضة بشكل أدق حيث جعلتني الاحداث الاخيرة في صعدة اكتشف لغة المعارضة وتفكيرها وقناعاتها أكثر من اي وقت مضى ، كنت أقول في الماضي إن المعارضة في بلدنا ليس لديها برنامج وإن الزمن كفيل بأن يجعلها صاحبة برنامج ، لكن حادثة صعدة جعلتني أؤمن ان المعارضة في بلادنا لازالت تفتقد للرؤية الحقيقية لدورها ولذلك فقد غاب عن بعضها أثناء تعاطيها مع حادثة تمرد (الحوثي) كيف تميز بين معارضة السلطة ومعارضة الثوابت الوطنية كما فاتها أيضا أن بناء الوطن هو مسؤوليتنا جميعا وان الوطن لايبنيه غير أبنائه، وان مهمة الحكم والمعارضة ليست تبادل الشتائم ، فموقف المعارضة السلبي الأخير تحت ذريعة وادعاء الجهل او ادعاء الجهل بحقائق ماثلة للعيان ومطالبتها لرئيس الدولة بالجلوس معها لمعرفة الحقائق او دعوتها لمجلس النواب ليتحمل مسؤوليته لإجلاء الحقائق لكل الناس حتى يقرر كل مواطن موقفه بعد ان يسمع الحقائق ، هذا الأمر ، انا اعتقد ان المعارضة بهذه الصورة تلغي نفسها وتلغي وجودها ، حيث لم يكن ملائما للمعارضة ان تدعي جهلها فيما هنالك انفس وارواح من البشر تزهق في مواجهة مسلحة جراء فتنة قائمة .

● يعني هذا انك ترى ان المعارضة مطلوب منها تطوير وتفعيل آلياتها لتتمكن من التفاعل مع قضايا الحاضر بدلا من التقوقع في دوائر الماضي ؟

– قد أكون مجازفا أو قاسيا إذا قلت إن أحزاب المعارضة لم تستطع حتى الآن صياغة برنامج واضح يمكنها من اداء دورها كشريك فاعل في الحياة السياسية بعيداً عن ثقافة الماضي والفكر الشمولي المشدودة إليه..

● وماذا عن المؤتمر كتنظيم سياسي حاكم؟؟

– لا ادعي الكمال للمؤتمر ومع ذلك فإن أي خطأ يقع به المؤتمر هو من يتحمل تبعاته مضاعفا كما لا ادعي ان المعارضة فقط هي الغائبه وان المؤتمر لوحده هو الحاضر وإنما أقول إن المؤتمر ربما يمتلك من القيادات ، وبفضل قياداته العليا فقد امتلك من القدرة ويمتلك من الحنكة ويمتلك الرؤى والايمان العميق بقضايا الوطن وهو ربما ما لم يمتلكه البعض ، وهذا لايعني أنني الغي وطنية الآخرين إنما أقول ربما ان الشعور بالانتماء والشعور بالمسؤولية كونه الحزب الحاكم يجعله أمام قضايا الوطن وجها لوجه ، ولايستطيع التنكر ولا التنصل منها .

● ولكن من الواضح اليوم أن هناك خللا ما على صعيد استهداف بناء الانسان فكريا وثقافيا؟

– قد يكون حدث نوع ما من القصور الجزئي في ما يتعلق بإعداد الانسان فكريا وثقافيا سواء في واحدية التوجه أو في الأنماط الفكرية التي تعددت ولكن ما تحقق شكل مداميك رئيسية في بناء الدولة مقارنة بمراحل الصراعات التي شهدها الوطن في ظل واقع ساده غياب المفهوم الحقيقي للدولة فيكفي أن تتذكر كيف كان الصراع على السلطة في الشمال وكيف كانت الأحوال قبل قيام الثورة فقد كان يبرز أكثر من إمام في أكثر من منطقة في ظرف زمني واحد بل كان هناك من يتم تنصيبه إماما خلال اسبوع ليخلع بعد صلاة الجمعة ليتولى إمام آخر بدلا عنه ، أيضا في المحافظات الجنوبية لاننسى سلسلة الصراعات التي شهدتها هذه المحافظات ، فبين مرحلة واخرى كنا نشهد صراعا دمويا آخرها أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م وبالتالي ما تحقق اليوم لطالما تطلع إليه الانسان اليمني على مدى قرون مضت من الزمن وبالتالي لااعتقد أن هذا المستوى من التطور الذي وصلنا إليه وقرابة أربعة ملايين طالب وقرابة ربع مليون خريج من الجامعات سنويا كان صدفة ولا هذه المساحة الكبيرة من الاحترام التي تحتلها بلادنا في عالم اليوم وهذه المكانة الدولية لها تحققت بضربة حظ ولكن تحققت بفعل تأثير النضوج الفكري والوعي السياسي، وحنكة وحكمة القيادة السياسية التي عملت منذ أن تسلمت السلطة على تجاوز حالات تقسيم المقسم .. وحالات الاقتتال إلى إيجاد مشروع لايرتبط بظرفي الزمان والمكان وإذا كان هناك ثغرات وأخطاء رافقت المسيرة فمهمتنا كيمنيين أن نعمل على تجاوزها وسد هذه الثغرات من خلال الحوار ومن خلال اتساع قاعدة المشاركة وليس من خلال التمترس وضيق الأفق ، وبكفينا فخرا أن الساحة اليمنية تمتلك مؤسسات دستورية هي صاحبة القرار ، وليست حلية لتزيين الصدور بها .. مؤسسات تقع على عاتقها مهام كبيرة يجب أن تؤديها على أكمل وجه..

الفهم الخاطئ

● إذا ما تفسيركم لبروز مفاهيم عفى عليها الزمن بين الحين والآخر يفترض أننا قد تجاوزناها؟

– ربما في هذا الأمر إن حالة الماضي التي عشناها وحالة الحاضر التي نعيشها اليوم خلقت هوة في الوعي لدى البعض لذا نجد أن هناك من يرى – مخطئا– أن حرية التفكير والتعامل مع قضايا الوطن بمنظورها السياسي من كونها دون ضوابط وهذا النمط من سوء الفهم يؤدي إلى بروز مثل هذه النماذج من التوءات واتفق معك في ما أشرت إليه حول الجانب الثقافي فربما أننا انشغلنا في بناء وإعداد الانسان .. بناء الوطن، ولم نلتفت إلى مسألة تعدد المشارب الفكرية والتي ارتبطت ارتباطا كبيرا بتعدد المناهج ومستويات التعليم التي كانت قائمة والأفكار التي كانت تتصارع داخل الوطن سواء في ما يتعلق بالفكر السياسي أو الأفكار الدينية على مختلف مشاربها يمكن أن تستغل من قبل البعض استغلالا يسيء إلى ثقافتنا الوطنية وثوابتنا التي اجمع كل اليمنيين على أنها المنطلقات التي لايجوز الخروج عليها.

ولاشك أن ذيول هذه التناقضات الفكرية ستأخذ زمنا قبل أن يتم معالجتها كونها ترعرعت فوق تراب الوطن ووجدت لها ظروفا مواتية هنا أو هناك ومن غير المنطقي القول إنه بمجرد إعلان الوحدة أو التعددية الحزبية إن مثل هذه النتوءات ستزول وإلى الأبد فلا بد من إعادة النظر بشكل كبير في مناهجنا التعليمية ولابد من إعادة النظر في وسائلنا التعليمية وفي إدارة السياسة التعليمية بشكل عام وفي نفس الوقت نحن نفتقر إلى أشياء كثيرة كان يجب توفيرها وانجازها بصورة توازي خطوات تحقيق الوحدة اليمنية..

غياب الرؤى

● مثل ماذا؟

– هناك الكثير من الأمور تتعلق بقصور الوعي وغياب الرؤى الثقافية والفكرية المتناغمة والموحدة في العملية التربوية فنحن لازلنا بحاجة إلى وقت لأننا كثيرا ما كنا نختلف حول قضايا هامشية وليست رئيسية وفي ظروف كتلك ربما تصور الكثير من المفكرين والسياسيين أن هذه النتوءات الصغيرة أو التباينات في الرؤى الفكرية والثقافية ستتلاشى تدريجيا في ظل المسيرة الديمقراطية وهي فعلا لاتؤثر ، لكن نخطئ اليوم إذا ما استمرينا على اعتقادنا السابق بأن مثل هذه النتوءات الصغيرة التي تعيش بأفكار لا تتفق مع الواقع ولا تتفق مع المنطق ولا مع التعددية والعملية الديمقراطية والمشروع السياسي القائم يمكن أن تختفي دون أي مجهود.. إننا بحاجة إلى وقفة وإلى مشروع فعلي يعيد ترتيب أولوياتنا في هذا الجانب ويعيد صياغة الوعي انطلاقا من قاعدة الالتزام بالثوابت والمنطلقات الوطنية ولا أبالغ إن قلت أن هناك أجيالا موجودة بوعي مختلف وبمفاهيم مختلفة داخل الوطن، فالمطلوب أن نزرع في وجدانهم الحرص والالتزام ونوسع من مساحة ثقافة الانتماء للأرض والانسان، وبالمقابل فإن الشباب الذين تأثروا بأفكار غريبة جراء التعبئة الخاطئة فإن الواجب متابعة الخطوات الهادفة إلى تنويرهم بالأسس الصحيحة للدين حتى لايعودوا إلى حالة الضياع التي كانوا فيها..

ذيول التناقضات

● معنى ذلك أننا بحاجة إلى مشروع ثقافي وطني شامل؟

– بالتأكيد فبروز مثل هذه التوجهات المتناقضة بهذه الصورة ارتبطت بظروف ومراحل معينة مضت ، ولم يعد هناك أي مبرر لوجود هذا التنوع المتناقض الذي لا يؤدي إلى النهوض والتطور وإنما يدعو إلى الفرقة والانقسام ، لم نعد اليوم بحاجة إلى تعبئة وتمترس فئة ضد أخرى فنحن شعب مسلم نعي وعيا كاملا أن الاسلام بثوابته وشرائعه عقيدة الشعب بكامله، ربما نختلف في التأويل والتفسير لكننا لن نتحول إلى فئات تتصارع مذهبيا أو نتنازع من أجل إدعاء تقوية أو تثبيت الاسلام أو من أجل استقطاب تيارات ومذاهب فكرية أخرى ، وفي تقديري أن مثل هذه القضايا لا علاقة لها بحرية الرأي ولا علاقة لها بالتعددية ومن يعتقد أن الجانب المذهبي بحاجة اليوم إلى إعادة نظر فهو مخطئ لأن الشعب اليمني وبعد قيام ثورته أنهى كل رواسب التعصب المذهبي وهذه الحقيقة هي من يتعين على الجميع استيعابها وادراك دلالاتها ومعانيها .. فالشعب اليمني لايمكن له أن يتغاضى عن أية محاولة تسعى للنيل من تماسكه الاجتماعي والوطني .. أكان ذلك من خلال الترويج للأفكار المذهبية أو الطائفية والعنصرية أو عبر شعارات هدفها تضليل الوعي الوطني .. فهذا الشعب أصبح على قدر عال من النضج ولايمكن له أن ينخدع بأي حال من الأحوال بأية ترهات بلهاء!!..

□ التعليم - المياه - السكان أبرز تحديات اليمن حاضرا ومستقبلا

□ مهمة الأحزاب ليس تبادل الشتائم وإنما بناء الوطن

□ الأحداث الأخيرة مع الأسف كشفت أن المعارضة لاتمتلك برنامج عمل واضح

أشواق

عبدالكريم الخميسي

إبليس والحمار..!!

● رحم الله فقيدنا الأستاذ المرحوم أحمد عبدالرحمن المعلمي لقد كان يحب السخرية ويرويها إلى درجة أنه ألف مجموعة من القصص وأصدرها في كتيب .. بعنوان : قصص ساخرة ..!!

● ومنها تلك القصة التي تناقلتها الأجيال عن إبليس والحمار .. خلاصتها : أن رجلاً كان يرفض أن يلعن إبليس ، فأمر القاضي بحبسه ، وفي الحبس جاء إليه إبليس وأعطاه مبلغاً من المال وقال له : ابعث هذا المال للقاضي وسوف يفرج عنك !!

● وبالفعل فقد قبل القاضي الرشوة وأطلق السجين .. ولكن إبليس عاد إلى صاحبه وقال له : سأدبر لك حيلة تستعيد بها المال من القاضي المرتشي ، وتحول إلى صورة حمار من أرقى أنواع الحمير ، وطلب من صاحبه أن يمر به أمام مجلس القاضي فأعجبه منظر الحمار وحيويته وأراد أن يشتريه .. لكن الرجل بالغ في الثمن حتى وصل إلى أضعاف أضعاف مبلغ الرشوة إياها وتم البيع !!

● وبعد أيام نجح إبليس (الحمار) في استدراج القاضي إلى حافة بئر عميقه وقفز إلى البئر ، وكاد القاضي أن يقع فيها لولا أعوانه الذين أنقذوه في آخر لحظة ، وظل يتحسر على حماره ، ومرت الأيام ، وبينما كان القاضي يخطب للجمعة تراءى له الحمار فجأة فصاح بانفعال .. هذا هو حماري .. أمسكوه ياناس .. فالتفت المصلون ولم يجدوا شيئاً فقبضوا على القاضي المجنون وأودعوه السجن .

● هذه خلاصة القصة الطويلة التي يقول عنها المؤلف (المعلمي) إنها تنفع لمحاربة الرشوة والتنفير منها والتشهير بها .. فما رأي القراء ؟

ص.ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

شعوب قادمة

ابراهيم بن عبدالله المعمري

يوم الأحد كتبت عن الدول الأفضل في العالم، وأضيف اليوم بلدا يعتبر مثالا لتحد هائل بين الانفجار السكاني وتوفير الحياة المستقرة للناس.

انه الصين.. بلد "يأجوج ومأجوج" الذي يعيش ثورة صناعية هائلة.. والصين بلد قديم له حضارته القديمة.. هي بين الأقدم في العالم.. ويرجع اليها كثير من بدايات الحضارة وعلى رأسها الكتابة.

أما اليوم فهي أمة مشغولة بالإعمار والتحدي الجديد في عالم الكبار وتشهد اكبر معدل نمو في الاقتصاد يبلغ ٩٪.. وإذا ما سار التطور بمثل هذه الوتيرة حتما ستكون الدولة الاعظم خلال العشرين عاما القادمة.

في هذا البلد لا يوجد شغل أكثر من توفير مزيد من الوظائف وبالتالي مزيد من العمل.

فبعد انفتاح الصين المفاجئ في الثمانينات على العالم خرجت من عزلة التخلف التكنولوجي، وبسرعة شديدة من الزمن تحولت الى بلد متطور ومتقدم.

وقادت البرامج الطموحة وسرعة التحديث الى تقدم اقتصادي هائل جعل الصين موضع حسد لأكثر البلدان تطورا في العالم.

في هذا البلد يسيطر مجموعة من التكنوقراطيين على تسيير الأمور بدقة متناهية، فمعظم اعضاء المكتب السياسي الـ٢٤ وهي الهيئة الحاكمة يحملون شهادات تقنية.

حتما سوف تكبر الصين رغم المخاوف من النمو السريع والفوضوي، لأنها اتبعت السير خطوة بخطوة في إطار تفكير صاف بعيدا عن المعاناة.. والأهم التركيز على الوقائع بدلا من الافكار السامية.

● رئيس تحرير صحيفة عمان